



عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات
أمام البرلمان حول أعمال المحاكم المالية

23 أكتوبر 2018

باسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله وصحبه؛

السيد رئيس مجلس النواب السيد رئيس مجلس المستشارين، السيدات والسادة
النواب والمستشارون المحترمون؛

يسعدني أن أحضر أمام مجلسكم الموقر لتقديم عرض عن أعمال المجلس الأعلى
للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات عملا بمقتضيات الفصل 148 من الدستور.
ويعتبر هذا العرض هو الخامس من نوعه الذي أتشرف بتقديمه أمام السادة
البرلمانيين تفعيلا لمبدأ التكامل بين المؤسسات الدستورية الذي كرسه دستور
المملكة، بحيث تقدم المؤسسة العليا للرقابة نظرة حول تدبير المالية العمومية من
طرف الجهاز التنفيذي، بما يتيح للمؤسسة التشريعية القيام بدورها الدستوري
المتمثل في المساءلة والتقييم وممارسة الرقابة إزاء العمل الحكومي. ومما لاشك فيه
أن هذا التكامل من شأنه أن يسهم في إغناء مسار الديمقراطية ببلادنا من خلال
التحري والمناقشة حول تنزيل السياسات العمومية وتقييمها ورصد الاختلالات التي
قد تشوبها.

وفي هذا الإطار فإن المحاكم المالية حريصة على ممارسة كافة الاختصاصات التي
أوكلها لها الدستور والقانون، والتي تتسم بتعددتها وباختلاف طبيعتها، من
اختصاصات قضائية تروم ضبط حسابات الأجهزة العمومية ومعاينة المخالفات
المسجلة عند تنفيذ العمليات المالية، واختصاصات غير قضائية تهدف، أساسا، إلى
التأكد من أن تنفيذ الميزانيات العمومية يتم وفق مستلزمات النجاعة والفعالية
والاقتصاد ويحقق الأهداف المتوخاة من خلال البرامج والسياسات العمومية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

أصدر المجلس الأعلى للحسابات في يوليوز 2018 تقريره السنوي عن سنتي 2016 و2017 وقد تشرفت بتقديمه بين يدي جلالة الملك نصره الله، كما قمت بتوجيهه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين.

ودون سرد مختلف الأنشطة، فإن التقرير السنوي الذي قام المجلس بنشره قد تم وضعه على موقعه الإلكتروني، علما أن المجلس قد أرسل إلى البرلمان عددا من نسخ الصيغة الورقية للتقرير ويبقى مستعدا لإمدادكم بنسخ إضافية.

وتتجلى **حصيلة أشغال المجلس خلال سنتي 2016 و2017** بصفة إجمالية في إنجاز اثنتي وثلاثين (32) مهمة رقابية في ميادين مراقبة تسيير الأجهزة العمومية وتقييم البرامج العمومية ومراقبة استخدام الأموال العمومية، كما أصدرت غرف المجلس 588 قرارا قضائيا فيما يخص مادة التدقيق والبت في الحسابات و60 قرارا في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية. هذا في الوقت الذي أحال الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات على وزير العدل أربعة (4) قضايا تتعلق بأفعال قد تستوجب عقوبات جنائية.

أما أهم إنجازات المجالس الجهوية للحسابات، فيمكن تلخيصها في تنفيذ 128 مهمة رقابية تدرج في إطار مراقبة التسيير على مستوى بعض الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية المحلية، وكذا بعض شركات التدبير المفوض. هذا بالإضافة إلى إصدار 2089 حكما نهائيا في مادة التدقيق والبت في الحسابات و155 حكما في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية.

كما واصلت المحاكم المالية عملية تلقي التصريحات الإجبارية بالامتلاكات، حيث تلقت خلال سنتي 2016 و2017 ما مجموعه 67.552، منها 61.396 على مستوى المجالس الجهوية، ليصل بذلك العدد الإجمالي للتصريحات التي تلقتها المحاكم المالية منذ سنة 2010 ما مجموعه 222.026 تصريحا.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

في إطار المهمة الدستورية التي أوكلها المشرع للمجلس الأعلى للحسابات بمقتضى المادة 148 من الدستور والمتعلقة بمساعدة البرلمان، وتنفيذا لمقتضيات المادة 66 من القانون التنظيمي لقانون المالية، أنجز المجلس وأودع لدى البرلمان بتاريخ 25 يوليوز 2018 **التقرير حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2016 والتصريح العام بمطابقة الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين للحساب العام للمملكة المتعلق بنفس السنة.** ويشير المجلس في هذا الصدد إلى أن الحكومة عملت في تطابق تام مع الآجال التي فرضها القانون التنظيمي للمالية حيث تم إيداع مشروع قانون التصفية لسنة 2016 دون تأخير.

وإذ يسجل المجلس الأعلى للحسابات بهذا الشأن التحسن الملموس في آجال موافاته بمشروع قانون التصفية من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، فإننا نأمل أن يتيح هذا التقرير وكذا الوثائق المرفقة نقاشا عميقا ومثمرا مع الحكومة حول مختلف الإشكاليات التي تعرفها المالية العمومية واستخلاص الحلول الممكنة لتجاوزها داخل آجال معقولة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

إعمالاً للفصل 147 من الدستور الذي ينص على أن المجلس الأعلى للحسابات يتولى ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية، اسمحوا لي أن أتوقف عند بعض الجوانب الأساسية لتطور المالية العمومية لسنة 2017.

فقد سجل الاقتصاد الوطني خلال 2017 نسبة نمو بلغت 4,1 % مقابل 1,1 % في السنة التي سبقتها، وذلك بفضل الارتفاع الملموس للقيمة المضافة الفلاحية والتحسين النسبي لمعظم الأنشطة غير الفلاحية.

وحسب المعطيات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية، أسفر تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2017 عن عجز للخزينة قدره 37,8 مليار درهم، أي ما يعادل 3,5 % من الناتج الداخلي الخام مقابل 3 % الذي كان متوقعا في قانون المالية.

وتتجلى أهم مصادر هذا العجز في العناصر التالية:

■ فيما يخص المداخيل:

بلغت المداخيل العادية خلال سنة 2017 دون احتساب التحويلات الجبائية لفائدة الجماعات الترابية ما يناهز 229,89 مليار درهم. وقد سجلت تحسنا بالمقارنة مع سنة 2016 بما يناهز 11,4 مليار درهم إثر ارتفاع المداخيل الجبائية أساساً، خاصة الضريبة على الشركات (زائد 7 مليار درهم) والضريبة على القيمة المضافة (زائد 4 مليار درهم) والضريبة الداخلية على الاستهلاك (زائد 1,2 مليار درهم).

وعلى صعيد آخر، ارتفعت موارد المساعدات الخارجية، الممنوحة أساساً من دول مجلس التعاون الخليجي الى 9,5 مليار درهم، أي بمبلغ يزيد عن 1,5 مليار درهم مقارنة مع سنة 2016.

أما فيما يخص موارد الاحتكار المتأتية من المؤسسات العمومية ومساهمات الدولة فلم تتجاوز 8 مليار درهم.

■ وفيما يتعلق **بالنفقات العادية**، والتي بلغت 205 مليار درهم، دون احتساب الإمدادات لفائدة الجماعات الترابية، فقد سجلت ارتفاع حجمها الإجمالي بالمقارنة مع سنة 2016 بما يناهز 2,6 مليار درهم نتيجة زيادة نفقات المعدات والخدمات ب 1,8 مليار درهم وتكاليف المقاصة بما يناهز 1,2 مليار درهم.

وبخصوص نفقات الموظفين، فإنها تبدو شبه مستقرة في حدود 104 مليار درهم، لكنها لا تأخذ بعين الاعتبار النفقات المخصصة لتغطية أجور المدرسين الذين تم توظيفهم بموجب عقود مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والتي ناهزت 3,6 مليار درهم سنة 2017، كما أنها لا تشمل مساهمات الدولة كمشغل في أنظمة التقاعد والتغطية الصحية وبعض المعاشات التي يتم إدراجها في فصل التحملات المشتركة، وكذا حصة الأجور في إمدادات الميزانية العامة لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والاجتماعية، بالإضافة إلى التعويضات والمنح التي يستفيد منها موظفو بعض القطاعات الوزارية والتي يتم إدراجها كنفقات في بعض الحسابات الخصوصية للخرينة. وباحتساب هذه المعطيات، فإن إجمالي النفقات الفعلية للموظفين يرتفع إلى 136 مليار درهم ليمثل بذلك نسبة 12,7 % من الناتج الداخلي الخام عوض 9,7 %.

ويسجل المجلس أن **المداخيل والنفقات العادية لا تأخذ بعين الاعتبار التحويلات لفائدة الجماعات الترابية** علما أن جزءاً من الموارد الجبائية للدولة يرصد لها طبقاً لمقتضيات القانون. فعلى سبيل الإشارة وبرسم سنة 2017 بلغت الموارد المتأتية من **الضريبة على القيمة المضافة** إجمالاً ما قدره 81,26 مليار درهم رصد منها 24,38 مليار درهم لفائدة **الجماعات**، أما محاصيل **الضريبة على الشركات** فقد وصلت إلى

51,51 مليار درهم، في حين بلغت مداخيل الضريبة على الدخل 40,52 مليار درهم. وقد اقتطعت من هاتين الضريبتين الأخيرتين لفائدة الجهات حصة بلغت 2,77 مليار درهم، وبالتالي يتضح أن التحويلات الإجمالية التي استفادت منها الجماعات الترابية برسم أهم الموارد الجبائية للدولة بلغت سنة 2017 ما يناهز 27,15 مليار درهم.

وقصد توفير معطيات دقيقة وشاملة بهذا الشأن، يوصي المجلس بتقديم إجمالي المبالغ المستوفاة لكل ضريبة على حدة أي بما في ذلك المبالغ المقتطعة بمقتضى القانون لفائدة الجماعات الترابية، ويسري ذلك أيضا على التحويلات الجبائية لفائدة بعض الحسابات الخصوصية للخرينة، ومنها على سبيل المثال "الصندوق الخاص بالطرق" و "صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية"، وذلك إعمالا لمبدأ التحصيل بالكامل دون مقاصة بين المداخيل والنفقات الذي تنص عليه المادة 8 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

وعلى مستوى الاستثمار، بلغ حجم الاستثمارات العمومية سنة 2017 ما يناهز 188,3 مليار درهم ساهمت فيه النفقات المنجزة من طرف الدولة بما قدره 66,8 مليار درهم، والمؤسسات والمقاولات العمومية بحوالي 106 مليار درهم، والجماعات الترابية بما يناهز 15,5 مليار درهم.

وفي هذا الصدد، يسجل المجلس الأعلى للحسابات الجهود الذي بُذِلَ من طرف الدولة، بجميع مكوناتها منذ سنة 2000، في إطار نموذج تنموي ارتكز أساسا على الاستثمار العمومي ومكن بالتالي، من الرفع بشكل ملموس من مستوى البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية للبلاد.

وبالمقابل، فإن المجلس يدعو الحكومة إلى وضع تصور جديد للاستثمار العمومي يبنني أساساً على معايير النجاعة والمردودية والحكمة الجيدة ويساهم في تنمية متوازنة ومنصفة توفر فرص الشغل وتنمي الدخل، وذلك في انسجام مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله الرامية إلى وضع نموذج تنموي جديد "قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية" مع الارتكاز على "آليات فعالة لتطويره محلياً وجهوياً". وقد حدد جلالاته مدة ثلاثة أشهر لوضع المساهمات والدراسات ذات الصلة، وكلف لجنة خاصة لتجميعها.

وفي سياق متصل، يرتبط بالنفقات ذات الطابع الاجتماعي، سبق لجلالاته أن أكد مجدداً في خطابه السامي بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لعيد العرش بتاريخ 28 يوليوز 2018 على حجم الخصائص السائد في المجال الاجتماعي ولاحظ بالمقابل تعدد برامج الرعاية الاجتماعية والإمكانيات المالية المرصودة لها مشتتة بين مختلف الهيئات العمومية لكن دون "أن تستجيب بفعالية لحاجيات المواطنين". وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه البرامج "تعاني من التداخل، ومن ضعف التناسق فيما بينها، وعدم قدرتها على استهداف الفئات التي تستحقها".

وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس أن الدولة تبذل مجهودات كبيرة قصد تعبئة التمويلات اللازمة لتغطية النفقات ذات الطابع الاجتماعي، سواء من خلال ميزانيات العديد من القطاعات الوزارية أو عن طريق الحسابات الخصوصية للخرينة التابعة لها أو عبر تنزيل برامج اجتماعية مختلفة، و منها على سبيل المثال لا الحصر :

- برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- دعم المواد الأساسية عبر منظومة المقاصة؛

- البرامج المدرجة ضمن صندوق التماسك الاجتماعي ومن أهمها نظام المساعدة الطبية (RAMED) وبرامج الدعم الاجتماعي من أجل التمدرس؛
- المساعدات الممنوحة من موارد صندوق التكافل العائلي؛
- عمليات صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري؛
- برامج البنيات الأساسية لفائدة العالم القروي؛
- والنفقات التي تمولها الحسابات الخصوصية للخرينة عبر صناديق:

-التنمية القروية والمناطق الجبلية؛

-والتنمية الفلاحية؛

-وتمويل نفقات التجهيز ومكافحة البطالة أي نفقات الانعاش الوطني؛

-والنهوض بتشغيل الشباب؛

-ومكافحة آثار الجفاف والكوارث الطبيعية؛

- بالإضافة إلى برامج التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية.

لكن، وعلى الرغم من المجهود المالي للدولة في المجال الاجتماعي وتعدد البرامج والأجهزة العمومية المكلفة بإنجازها، فإن بلادنا لم تتمكن من تقليص الفوارق والحد من مظاهر الفقر والهشاشة التي تعرفها الساكنة في العديد من مناطق وجهات المملكة.

وتماشيا مع التوجيهات الملكية السامية في هذا الشأن، فقد حان الوقت للقطيعة مع وضعية التشتت التي تعرفها الموارد العمومية المرصودة للمجال الاجتماعي وتوزيعها بين مختلف المخططات والبرامج والأجهزة وإغفال آثارها على الأوضاع الاجتماعية للساكنة. وبالتالي فإن الظروف الحالية تفرض، أكثر من أي وقت مضى، تعبئة شاملة لهذه الموارد وتجميعها وتدبيرها من خلال مقاربة تتوخى الاستهداف الأمثل للساكنة والمناطق المعنية وتضع في مقدمة أولوياتها برامج الدعم الاجتماعي التي أبانت التجارب السابقة وطنيا ودوليا عن نجاعتها. ويتعلق الأمر بالتدابير الهادفة إلى دعم التمدرس والمساعدة الطبية والرعاية الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية المستحقة، وبصفة عامة محاربة مظاهر الفقر والهشاشة من خلال مساطر مبسطة ومعايير موضوعية ودقيقة للاستفادة تركز على مبادئ الاستحقاق وتكافؤ الفرص وتقييم الأثر المباشر على تحسين ظروف عيش المواطن.

وفي هذا الصدد، نأمل أن تتضافر كل الجهود لتفعيل المبادرة الملكية السامية الواردة في خطاب العرش الأخير لإحداث "السجل الاجتماعي الموحد" كنظام وطني لتسجيل الأسر قصد الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي من خلال استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة، وذلك بهدف تحسين مردودية البرامج الاجتماعية على المدى القريب والمتوسط.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

على صعيد آخر، واصل دين الخزينة وتيرته التصاعدية، إذ بلغ مع نهاية 2017 ما يناهز 692,3 مليار درهم بنسبة 65,1 % من الناتج الداخلي الخام، مسجلا مديونية إضافية تناهز 35 مليار درهم.

كما أن مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية، بشقيها المضمون وغير المضمون من طرف الدولة، واصلت ارتفاعها، إذ بلغت مع نهاية 2017 ما يناهز 277,7 مليار درهم بنسبة 26,1 % من الناتج الداخلي الخام، وبزيادة قدرها 16,5 مليار درهم مقارنة مع سنة 2016. ويشكل الدين الخارجي جزءاً مهماً من مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية، حيث بلغ سنة 2017 ما قدره 178,3 مليار درهم وهو ما يمثل نسبة 53,9 % من الدين العمومي الخارجي.

وبناءً على هذه المعطيات، فقد ارتفع الحجم الإجمالي لمديونية القطاع العام من 918,2 مليار درهم سنة 2016 إلى 970 مليار درهم مع متم 2017 أي بزيادة 51,8 مليار درهم في ظرف سنة واحدة بينما انتقلت حصته من الناتج الداخلي الخام إلى 91,2 %.

هذا، وقد بلغت خدمة دين الخزينة المتكونة من أصل القرض والفوائد والعمولات 127,8 مليار درهم، أي ما يعادل 11,9 % من الناتج الداخلي الخام، مواصلة بذلك انخفاضها التدريجي، بعد أن عرفت مستواها القياسي سنة 2013 بما يناهز 150 مليار درهم وبنسبة 16,7 % من الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التحسن أساساً إلى معالجة وتمديد آجال الديون، وكذا إلى تراجع معدل المتوسط المرجح (taux moyen pondéré) لنسب الفائدة الذي انخفض خلال الفترة ما بين 2013 و2016 من 4,50 % إلى 2,82 %.

وإذا كانت كلفة الدين العمومي قد عرفت بعض التحسن خلال الأربع سنوات الأخيرة، فإن حجم المديونية، على العكس، واصل منحاه التصاعدي خلال الفترة ما بين 2010 و2017، إذ انتقلت مديونية الخزينة من 384,6 مليار درهم إلى 692,3 مليار درهم والمديونية العمومية من 534,1 مليار درهم إلى 970 مليار درهم، أي بتحملات إضافية بلغت 435,9 مليار درهم، بمعدل يناهز 55 مليار درهم

سنويا، وذلك على الرغم من الظرفية الملائمة والتي تميزت بتنامي موارد المساعدات الخارجية وبتراجع أسعار بعض المواد الأساسية في الأسواق العالمية وانخفاض نفقات المقاصة، حيث تراجعت نسبتها مقارنة بالنفقات العادية من 25,4 % سنة 2012 إلى 5,5 % مع نهاية سنة 2017.

ويؤشر تفاقم مديونية الخزينة، من خلال تزايد العجز والتوجه نحو الاقتراض، إلى أن الهدف الذي رسمته الحكومة، لتقليص نسبة المديونية إلى 60 % من الناتج الداخلي الخام في أفق 2021، سيكون من الصعب بلوغه.

ولذا، فإن المجلس يدعو الحكومة الى اتخاذ تدابير جريئة لتقليص عجز الخزينة بتوسيع الوعاء الضريبي والتحكم في النفقات والعمل على تسريع وتيرة النمو، بما يخفف من المديونية ويضمن القدرة على تحمل أعباءها على المدينين المتوسط والطويل.

وعلاقة بحجم المديونية ينبغي التأكيد على أن ديون الخزينة، لا تأخذ بعين الاعتبار المبالغ المستحقة على الدولة لفائدة المقاولات برسم دين الضريبة على القيمة المضافة، والتي ما فتئت مستوياتها تتزايد، حيث وصلت مع نهاية سنة 2017 إلى ما مجموعه 32,2 مليار درهم، ينضاف إليها مبلغ 4 ملايين درهم، من أصل 5 ملايين درهم، لازالت بذمة الخزينة، والتي أبرمت الدولة بشأنها اتفاقيات مع القطاع البنكي، ومع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمكتب الوطني للسكك الحديدية سنة 2015، وشركة الخطوط الملكية المغربية في نهاية سنة 2017.

وارتباطا بالإرجاعات الضريبية لفائدة القطاع الخاص، يسجل المجلس الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل معالجة 14 مليار درهم كديون متعلقة بالضريبة

على القيمة المضافة والضريبة على الشركات من خلال اتفاقية تم ابرامها في هذا الشأن مع التجمع المهني لأبنائك المغرب.

وبناءً على هذه المعطيات، فإن المجلس يلاحظ أن الديون الضريبية التي راكمتها الدولة إزاء كل من القطاعين العام والخاص بلغت حجماً إجمالياً وصل إلى حوالي 50 مليار درهم مع نهاية 2017، أي ما يناهز 4,7 % من الناتج الداخلي الخام.

وتماشياً مع التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب 20 غشت 2018 من أجل قيام الإدارات العمومية ومؤسسات الدولة لأداء ما بذمتها تجاه المقاولات، وتفعيلاً لتعليمات جلالتهم من خلال المجلس الوزاري لعاشر أكتوبر الجاري بهذا الخصوص، نسجل التزام الحكومة بوضع تدابير عملية للشروع في تسديد متأخرات الديون المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة لفائدة مقاولات القطاع الخاص والعام، من خلال شراكة مع القطاع البنكي، على أن يتم توزيع تكاليف هذه العملية على ميزانية الدولة للعشر سنوات المقبلة. كما نسجل التزام الحكومة بدعم عدد من المؤسسات والمقاولات العمومية قصد تمكينها من الوفاء بالتزاماتها، وأداء ما تراكم بذمتها من ديون ومتأخرات، خاصة تلك التي تعاني صعوبات مالية.

وبخصوص وضعية التجارة الخارجية، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري من 184,9 مليار درهم سنة 2016 إلى 188,7 مليار درهم سنة 2017، بفارق قدره 3,8 مليار درهم نظراً لتزايد الواردات بـ 26,6 مليار درهم، ساهم فيها بالأساس ارتفاع أثمان المنتوجات الطاقية، في حين سجلت الصادرات نمواً يناهز 22,8 مليار درهم.

ونسجل بهذا الخصوص التطور المتنامي للتصدير الذي حقق خلال سنة 2017 رقماً قياسياً وصل إلى 248,5 مليار درهم بزيادة نسبتها 10,1 %. وقد ساهم في هذا

التطور قطاع السيارات بارتفاع قدره 4,1 مليار درهم بنسبة بلغت 7,5 %، والقطاعات المرتبطة بالمهن العالمية للمغرب، ومنها صناعة الطيران والصناعات الالكترونية، وكذلك مبيعات الفوسفات ومشتقاته بارتفاع ناهز 4,6 مليار درهم أي بنسبة 11,1 %، وقطاع الفلاحة والصناعات الغذائية.

وعلى مستوى الحسابات الخارجية، نسجل تحسن عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات الذي انتقل من 42,7 مليار درهم بنسبة 4,2 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2016 إلى 38 مليار درهم و3,6 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2017، مقابل المستوى القياسي الذي بلغه سنة 2012 بنسبة 10 % من الناتج الداخلي الخام. ويرجع التحسن الذي سجل ما بين السنتين الأخيرتين أساساً إلى نمو الصادرات وارتفاع مداخيل الأسفار التي انتقلت من 64 مليار درهم إلى 71 مليار درهم، وكذا إلى ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج من 62,5 مليار درهم إلى 66 مليار درهم. هذا، وقد سجلت مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة شبه استقرار لمستواها، حيث بلغت 34,5 مليار درهم سنة 2017، مقابل 35,3 مليار درهم في سنة 2016، في حين تراجعت بالمقارنة مع سنة 2015 حيث وصلت إلى 39,9 مليار درهم.

وعلاقة بالحسابات الخارجية، بلغ احتياطي العملة الصعبة في نهاية سنة 2017 ما قدره 240,9 مليار درهم، أي ما يعادل ستة أشهر من الواردات، مقابل 249,2 مليار درهم سنة 2016 مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 3,3 %.

وقصد تحسين وضعية الحسابات الخارجية لبلادنا، وبالنظر للإمكانيات المالية المهمة التي تُرصد منذ سنوات لتمويل الاستراتيجيات القطاعية (مخطط المغرب الأخضر، المخطط الأزرق، مخطط التسريع الصناعي ...)، فإن المجلس إذ يسجل النتائج الإيجابية في العديد من القطاعات، يدعو إلى المزيد من التعبئة قصد الاستفادة

من الفرص التي يتيحها انفتاح المغرب على الأسواق العالمية، وذلك بالأساس عبر تنويع وتجويد العرض التصديري والرفع من نسب الاندماج الصناعي والزيادة في القيمة المضافة المحلية لصادراتنا، مع إيلاء البعد الجهوي أهمية قصوى لبلوغ هذه الأهداف.

واعتبارا لكون المقاولات الصغرى والمتوسطة تشكل أزيد من 95% من النسيج المقاولاتي لبلادنا، وبالنظر إلى الصعوبات التي تعيشها والتي تنعكس سلبا على استثماراتها وتطور أنشطتها، فإن المجلس يدعو إلى تعزيز التدابير التحفيزية الموجهة لهذا الصنف من المقاولات وذلك عبر إعادة النظر في الترسانة القانونية والمؤسسية التي توطر الاستثمار في بلادنا خاصة التسريع باعتماد الميثاق الجديد للاستثمار.

كما يتعين وضع خطة شاملة، بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، من أجل مواكبة هذه المقاولات من حيث إعادة الهيكلة ومعالجة الصعوبات، والتحفيز والاستشارة، بما يمكنها من تقوية تنافسيتها ودعم توجيهها نحو الأسواق الخارجية عبر توسيع العرض التصديري، ومواكبتها بآليات التمويل البنكية الملائمة.

وتشكل الإصلاحات المتعلقة بالجهوية المتقدمة والمراكز الجهوية للاستثمار، وما يواكبها في مجال اللاتمركز، أوراشا واعدة يتعين توظيفها من أجل دعم أكبر لهذه المقاولات وجعلها قاطرة للتنمية الجهوية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

على غرار عروضي السابقة أمامكم كل سنة، أود ان أعود مجددا الى وضعية الصندوق المغربي للتقاعد، نظرا للمخاطر الكبيرة التي تمثلها مؤشرات العجز في

هذا الشأن على توازن المالية العامة، وذلك بالرغم من أهمية الإصلاح الذي باشرته الحكومة ودخل حيز التنفيذ ابتداءً من شهر أكتوبر 2016.

وفي هذا الصدد فإن مؤشرات ديمومة نظام المعاشات المدنية برسم سنة 2017 استمرت في التدهور حيث تقلص عدد النشيطين إلى 2,12 بالنسبة لكل متقاعد واحد خلال 2017 بدل 2,24 سنة 2016. كما ارتفع عدد المتقاعدين إلى 358.000 مستفيد سنة 2017 بدل 337.000 سنة 2016.

وقد بلغ مجموع المساهمات المستوفاة خلال سنة 2017 ما يناهز 18,6 مليار درهم، في حين وصل حجم المعاشات المؤداة إلى 24,2 مليار درهم، مما ترتب عنه عجز تقني بلغ 5,6 مليار درهم سنة 2017، مقابل عجز ناهز 4,76 مليار درهم سنة 2016.

وتخُصُّ كل التوقعات الاكتوارية إلى أن ارتفاع التزامات النظام تجاه المتقاعدين بمن فيهم المستفيدين لاحقاً، سيبقى أكبر من ارتفاع موارده وذلك راجع إلى عدة أسباب نذكر منها على الخصوص وتيرة الترقية في الوظيفة العمومية وما يترتب عنها من ارتفاع لشريحة الموظفين الذين يرتبون كأطر، حيث انتقلت حصة الأطر في فئة المتقاعدين الجدد من 79,5 % سنة 2016 إلى 88,6 % سنة 2017. وهو ما يساهم بشكل كبير في الرفع المضطرد من مستوى المعاشات.

فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط المعاش بالنسبة لمجموع المتقاعدين في النظام عند متم سنة 2017 ما قدره 7.162 درهم، في حين بلغ هذا المتوسط بالنسبة للمحاليين على التقاعد برسم سنة 2017 لوحدها 10.126 درهم، أي بفارق تفوق نسبته 41 %.

وبالرغم من دخول هذا الإصلاح حيز التنفيذ في أكتوبر 2016، استمرت احتياطات نظام المعاشات المدنية في الانخفاض حيث بلغت 79,9 مليار درهم في متم 2017 مقابل 82,6 مليار درهم سنة 2016. وسيستمر انخفاض الاحتياطات في السنوات القادمة مع توقع نفاذها الكامل في حدود سنة 2027.

إن الإصلاح المعتمد لنظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد، وكما سبق أن أشرت إلى ذلك في عدة مناسبات يظل غير كاف ولا يمكن أن يشكل سوى مرحلة أولية في إطار إصلاح شمولي، يتم التأسيس له عبر الحوار والتوافق بين مختلف الفرقاء من حكومة وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين، ويضع ضمن أولوياته إحداث قطب موحد للقطاع العمومي بهدف بناء نظام للتقاعد يستجيب لشروط التوازن والاستدامة ولقواعد الحكامة الجيدة.

السيد رئيس مجلس النواب، السيد رئيس مجلس المستشارين، السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

تتضمن المهام الرقابية التي أنجزها المجلس مؤخرا مهمات شملت بعض المؤسسات العمومية الكبرى ذات الأبعاد الاستراتيجية، ونذكر من بينها صندوق الإيداع والتدبير.

فقد أحدث هذا الصندوق بموجب الظهير الشريف رقم 1.59.074 بتاريخ 10 فبراير 1959 كمؤسسة عمومية يناط بها تعبئة موارد الادخار وحمايتها وتدبيرها والتي تتطلب بحكم طبيعتها ومصدرها عناية ومتابعة خاصتين، إذ يعتبر صندوق الإيداع والتدبير في هذه المجال الوديع القانوني لمخزونات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصندوق التوفير الوطني والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

ويقوم الصندوق بتوظيف هذه المدخرات في إطار مشاريع استثمارية على المدى الطويل تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا الأساس استثمر الصندوق على مدى سنوات 2011 إلى 2017، ما مجموعه 63 مليار درهم في عدة مجالات نذكر منها القطاع المالي والسياحة والتهيئة الصناعية، ومواكبة بعض الاستثمارات الخارجية، والمشاركة في تطوير التنمية المحلية والإسهام في التجديد العمراني لبعض المدن وغير ذلك من الأنشطة الاستثمارية على المديين المتوسط والطويل.

وقد أسفرت مهمة المراقبة المنجزة من قبل المجلس الأعلى للحسابات عن تسجيل عدد من الملاحظات وإصدار مجموعة من التوصيات يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً- فيما يخص الحكامة، يتعين مراجعة الإطار القانوني والمؤسسي المنظم للصندوق باعتماد الممارسات الفضلى في مجال الحكامة الجيدة، خاصة تلك المتعلقة بدور مجلس الإدارة، حيث لا يتوفر الصندوق على مجلس إدارة يحظى بسلطات واسعة في ميدان المراقبة، بل تركز منظومة الحكامة أساساً على لجنة المراقبة التي تقتصر مسؤوليتها على دور استشاري، لكونها لا تمارس أية رقابة قبلية على الاستراتيجيات التي تضعها الإدارة العامة أو على القرارات التي تهم نشاط المجموعة. وعلى الرغم من التنوع الكبير الذي عرفته مجالات تدخل المجموعة واختلاف أنشطتها وكذا ارتفاع عدد الشركات التابعة لها، فإن تشكيل لجنة المراقبة لم يعرف أي تغيير منذ إحداث الصندوق سنة 1959.

وارتباطاً بآليات الحكامة، تجدر الإشارة إلى أن الصندوق قام ببعض الإصلاحات نذكر منها إحداث لجنة التدقيق والمخاطر سنة 2005، ولجنة الاستثمار والاستراتيجية وبعض اللجان الأخرى سنة 2013، كما تم اعتماد ميثاق للحكامة في نفس السنة.

ثانيا- فيما يخص القيادة الاستراتيجية، يوصي المجلس بدعم الخيارات الاستراتيجية بخطط قابلة للتحقيق وفقا لجدول زمنية محددة حيث مكن الفحص من الوقوف على بعض النقائص من أهمها عدم تقييم مدى بلوغ الأهداف المحددة في المخططات الاستراتيجية، وقصور آليات القيادة والتنسيق رغم تنوع قطاعات الاستثمار والعدد الكبير للشركات التابعة والمتفرعة عن المؤسسة الأم. كما تم تسجيل غياب آلية تكون من مهامها الدراسة وإعداد القرار قبل مصادقة لجنة المراقبة على الخيارات الاستراتيجية للشركات التابعة والمفترض اتخاذها وفقا للتوجهات الاستراتيجية للمجموعة.

- **ثالثا- فيما يخص قيادة الشركات والمساهمات التابعة للمجموعة، يوصي المجلس السلطة الوصية على الصندوق بالتحقق من أن هذا الأخير يتقيد بالالتزامات والأهداف التي منحت التراخيص على أساسها، حيث رصد المجلس العديد من الاختلالات في هذا الشأن من أهمها:**
- عدم التمييز بين اختصاصات الصندوق التي لها طابع المصلحة العامة وتلك التي تندرج ضمن الأنشطة التنافسية؛
- عدم استشارة لجنة المراقبة بشأن مبادئ وقواعد الحكامة التي ينبغي أن تشكل أساسا للعلاقة بين الصندوق والشركات التابعة له وكذا مساهماته المالية؛
- غياب خارطة طريق تحدد نمط تدخل الشركات التابعة؛
- غياب إطار تمويل يمتد على سنوات يمكن من تحديد الموارد اللازمة والمصادر الملائمة وكيفية توفيرها.

رابعاً- فيما يخص إحداه الشركات الفرعية، لاحظ المجلس المنحى التصاعدي الذي عرفته خلال السنوات الماضية حيث انتقل عدد الفروع من 80 سنة 2007 إلى 146 فرعاً سنة 2013، قبل أن يستقر حالياً في حدود 142 فرعاً.

ومن الانعكاسات السلبية لهذا التوسع عدم تركيز الصندوق على مهامه وأنشطته الرئيسية وتموقعه بالمقابل في قطاعات تنافسية، أساساً عن طريق شركات فرعية تواجه أغلبها صعوبات في تحقيق عائد إيجابي لاستثماراتها وخلق قيمة مضافة للمجموعة، نذكر منها على الخصوص تلك العاملة في القطاع السياحي والسكن الاجتماعي والتنمية المجالية والمحلية وقطاعات الخدمات، وكذا الأنشطة المتصلة بسلسلة إنتاج الخشب.

ففيما يخص الأنشطة السياحية، سجل المجلس قيام الصندوق باستغلال عدد من الوحدات الفندقية التي يستثمر فيها، علماً أن استغلال وتدبير الفنادق من المهن التي لا تدخل في صميم اختصاصه، وبالتالي تعيق التنظيم الأمثل لتدخلاته في هذا القطاع. وقد يكون من الأجدى أن يقتصر الصندوق على دوره كمستثمر في الرفع من مستوى وجودة العرض في قطاع يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وبخصوص قطاع السكن سجل المجلس تعثر العديد من المشاريع وصعوبة تسويقها نظراً لضعف تنافسيتها بالمقارنة مع العروض المتاحة، مما أرغم الصندوق على وضع احتياطي قدره 1,9 مليار درهم لتغطية المخاطر المحتملة برسم سنة 2017. لذا، يرى المجلس ضرورة القيام بالدراسات اللازمة لكل الحلول الممكنة بما في ذلك إعادة النظر في تدخل المجموعة في قطاع السكن الاجتماعي، والتخلي تدريجياً عن مجال السكن بشكل عام.

وفي نفس السياق، لاحظ المجلس أن بعض مشاريع التنمية المجالية، التي يتم إشراك الصندوق في إنجازها، تعرف العديد من الصعوبات نتيجة عدم انخراط بعض الفاعلين العموميين في ضمان شروط نجاحها. فعلى سبيل الإشارة، تم التخطيط للمشروع الحضري الضخم لتهيئة المدينة الجديدة لزناتة الذي أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده انطلاقته سنة 2006 كمشروع متميز، بمواصفات دولية يعتمد على مقاربة مبتكرة في مجال التعمير تستلهم أفضل التجارب الوطنية والدولية للتنمية المستدامة. وقد تم المشروع في إنجازه على أساس أن يقتصر دور صندوق الإيداع والتدبير على صفة صاحب المشروع المنتدب في انتظار تحديد الجهة العمومية التي سيوكل إليها دور صاحب المشروع، وهو ما لم يتم خلافا لما تضمنته اتفاقية الشراكة المتعلقة بالمشروع.

ويرى المجلس أن إنجاز هذا المشروع التنموي الواعد، داخل الأجال والتكاليف المحددة له، يستدعي تدخل الجهات العمومية قصد تحديد أدوار الأطراف المعنية ومراجعة خطة التمويل لكي لا تشكل عبئا على الأموال الذاتية والنتائج المالية للمجموعة على المديين المتوسط والطويل.

وفي نفس السياق، يوصي المجلس بإعادة النظر في تموقع الصندوق في بعض المهن كقطاع الخدمات ومجال الأنظمة والبرمجيات المعلوماتية.

كما يدعو إلى إعادة هيكلة الشركات الفرعية العاملة في العديد من القطاعات ودراسة التخلي عن الوحدات التي تؤثر سلبا وبصفة دائمة على النتائج المالية للمجموعة، وخاصة تلك التي تعمل في المجالات التنافسية. وبالموازاة مع ذلك، يتعين التركيز على المهام التي تدخل في صلب المهن التي تدرج ضمن اختصاصات الصندوق وتجلب المزيد من القيمة المضافة لتدخلاته.

ويعتزم المجلس إصدار التقرير المتعلق بصندوق الإيداع والتدبير في الأسابيع القليلة القادمة، علما أن الصندوق من خلال المسطرة التوجيهية تعامل بشكل إيجابي مع أهم الخلاصات ووضع خطة للعمل في هذا الشأن تمتد للفترة ما بين 2017 و2022.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

من خلال أشغال المجلس الأعلى للحسابات حول المقاولات العمومية، وكما أشرت إلى ذلك ضمن عرض السنة الماضية أمامكم، فقد تم إنجاز مهمة رقابية انصبت حول تدبير النشاط المعدني من طرف المجمع الشريف للفوسفاط.

ومن المعلوم أن المجمع الشريف للفوسفاط يعتبر أول مقاول مغربية ذات بُعد وطني ودولي، كما يعد أول مصدر للفوسفاط ومشتقاته على الصعيد العالمي. وقد حقق خلال سنة 2017 رقم معاملات إجمالي ناهز 54 مليار درهم. كما ساهم خلال نفس السنة بنسبة 17 % من صادرات المغرب و18 % من احتياطي العملة الصعبة.

وقد جاءت هذه النتائج كحصيلة لتطور ملحوظ تم تسجيله خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث تمكنت الشركة من تعزيز مكانتها كرائد دولي في إنتاج المواد الفوسفاتية، إذ تضاعفت حصتها من الأسمدة في السوق الدولية لتنتقل من 11 % إلى 22 %. كما تجدر الإشارة إلى أن الشركة تهدف إلى مضاعفة طاقتها لاستخراج الفوسفاط ورفع إنتاجها من الأسمدة إلى ثلاثة أضعاف في أفق سنة 2025.

ويعد أنبوب النقل الذي تم الشروع في العمل به سنة 2014 من مواقع الاستخراج بخريكة إلى مواقع التصدير والمعالجة الكيماوية بالجرف الأصفر على مسافة 187 كلم من أهم المشاريع التي تم إنجازها مؤخرا من طرف الشركة. كما يعد نقلة تكنولوجية نوعية لما يتيح من رفع للطاقة الإنتاجية وتقليص لكلفة الإنتاج. وتعتزم

الشركة إنجاز مشروع مماثل على مسافة 142 كلم بين الموقع المنجمي الكنتور (مناجم ابن جرير واليوسفية) ومحطات المعالجة الكيماوية بأسفي ليتم الشروع في استخدامه في أفق سنة 2025.

ولتحقيق هذه الأهداف والمشاريع استثمرت الشركة خلال الفترة ما بين 2008 و2016 ما مجموعه 76 مليار درهم، مساهمة بذلك بصفة مباشرة في توفير فرص الشغل وتنمية النسيج الصناعي الوطني. كما عززت تواجدها على الصعيد الدولي حيث أصبحت لها تمثيلات بأشكال مختلفة في 81 دولة. بالإضافة إلى ذلك تعترم الشركة استثمار حوالي 100 مليار درهم خلال الفترة من 2019 إلى 2027.

ولقد تناولت مهمة المراقبة التي قام بها المجلس الأعلى للحسابات أساسا الأنشطة المرتبطة باستخراج الفوسفات ومعالجته عن طريق الغسل والتعويم وكذا نقله عبر القطار أو الأنبوب من مواقع الاستخراج إلى الوحدات الكيماوية لتثمينه أو لأجل التصدير. وقد ركز المجلس في هذا الإطار على تقييم مدى نجاعة الطرق والوسائل والمعدات المستعملة في سلسلة الإنتاج ومدى احترامها للبيئة.

وقد خلصت هذه المهمة، التي تم تبليغ التقرير المتعلق بها للشركة قصد اتخاذ التدابير اللازمة بخصوص توصيات المجلس، إلى أهم الاستنتاجات التالية:

■ **فبخصوص التخطيط المتوسط والبعيد المدى للأنشطة المنجمية، الذي يعد**

ضروريا لاستشراف مواقع الإنتاج والمناجم التابعة لها بغية تحديد تلك التي ستعوض المواقع الحالية عند نفاذ مخزونها وذلك بهدف المحافظة على مستوى الإنتاج والمردودية، خلصت المراقبة إلى ملاحظتين أساسيتين هما:

- غياب تخطيط يؤطر هذا المجال بشكل كاف وعدم اعتماد آليات تدبير محكمة مما يؤدي إلى توقف متكرر في إنجاز بعض المشاريع المنجمية مع الانعكاسات السلبية على مستوى تنفيذ برامج الإنتاج.

- نقص في تأطير وتوثيق مسلسل اقتناء الوعاء العقاري اللازم لتطور الأنشطة المنجمية ويرجع ذلك غالباً إلى العوائق التنظيمية المرتبطة بتحويل الصفة القانونية للمكتب من مؤسسة عمومية إلى شركة مساهمة سنة 2008 مما يستدعي وضع أنظمة ملائمة ومعتمدة لتتبع برامج توسعة المناجم وبرمجة فتح مناجم جديدة بالإضافة إلى اقتناء العقار اللازم.

■ **أما بخصوص برمجة الإنتاج على المدى القصير،** فقد سجل المجلس أن إعداد مشروع استغلال المناجم الذي يعتبر وثيقة أساسية من أجل ضمان برمجة ملائمة لهذه الأنشطة لا يخضع لإطار مرجعي موحد وموثق. ونتيجة لذلك، فإن برمجة الإنتاج في المناجم المختلفة، تعتمد على وسائل وطرق ومعايير غير موحدة مما يؤثر على جودة المعطيات التقنية والاحصائية المستعملة ويحد من ملاءمتها للأهداف المسطرة لها مما قد يكون سبباً في فوارق مهمة بين التوقعات والإنجازات. لذلك، أوصى المجلس بتطوير مسلسل برمجة الإنتاج على المدى القصير عبر وضع مساطر موحدة تهم جل الأنشطة المتعلقة بهذه البرمجة خصوصاً اليقظة التقنية والتكنولوجية التي تمكن من تطوير ومواكبة طرق الاستخراج بالإضافة إلى تحسين توقعات المبيعات.

■ **وبخصوص معالجة الفوسفاط،** التي تهم أساساً غسل الفوسفاط الخام وتعويمه لأجل رفع جودته، فقد قام المجمع منذ سنة 2008 بالرفع من طاقته الإنتاجية بالمغاسل من 10 مليون طن إلى 34 مليون طن سنة 2017، مما مكنه من استغلال

الطبقات الفوسفاتية ذات الجودة الضعيفة. وقد سجل المجلس بهذا الشأن أن عدم التحكم اللازم في المخزونات من الفوسفات يجعل المغاسل تشتغل في كثير من الأحيان بوتيرة عالية (flux tendu) مع ما ينجم عن ذلك من اضطرابات في برامج الإنتاج.

وعليه، أوصى المجلس بتحسين استغلال المغاسل عبر وضع مسلسل معتمد لتدبير مخزونات الفوسفات ودراسة المشاكل التي تعترض اشتغال المغاسل من أجل تحديد الحلول المناسبة لها.

■ وفيما يخص استعمال وصيانة معدات استخراج الفوسفات ومعالجته، فبالرغم

من الأهمية القصوى التي يحظى بها العتاد في أنشطة استخراج الفوسفات، فإن تدبيره يشوبه بعض القصور. ويتجلى ذلك أساساً في عدم توضيح وتوثيق كل المعطيات المعتمدة في الدراسات لاحتساب عدد الآليات اللازمة في استغلال المناجم، وغياب سياسة واضحة تخص إعادة ترتيب حظيرة العتاد وتجديدها. وتتوقع الشركة تجاوز هذه الصعوبات من خلال مشروع نظام معلوماتي مهم يهدف إلى الاستغلال الأمثل لمختلف الآليات والذي يوجد حالياً في طور التجريب.

أما صيانة المعدات، التي تعد من الركائز الاستراتيجية لضمان جودة نشاط الاستخراج، فقد تم تسجيل الملاحظات التالية بشأنها:

- التأخر في اعتماد سياسة لصيانة المعدات والتجهيزات المستعملة في استخراج ومعالجة الفوسفات؛

- نقص في استعمال الصيانة الاستباقية وعدم إنجاز أشغال الصيانة المبرمجة بشكل كاف مما يؤثر سلباً على نجاعة أنشطة الاستخراج والمعالجة؛

- عدم توفر الموارد البشرية المشتغلة بأغلبية الوحدات على التخصصات والمهارات الكافية لتكون أشغال الصيانة بالشكل المطلوب؛

- التأثير السلبي لعدم تجانس حظيرة المعدات على أشغال الصيانة.

لذلك، أوصى المجلس ببلورة سياسة لاقتناء وتجديد حظيرة المعدات مع السعي إلى تحسين تجانسها.

■ أما فيما يتعلق بالآثار البيئية للنشاط المنجمي، فقد تم الوقوف على النقاط الأساسية التالية:

- عدم كفاية المجهود المبذول لمعالجة الأراضي التي يتم استغلالها، حيث لاحظ المجلس وجود مساحات كبيرة لم تتم إعادة تأهيلها رغم التطور الإيجابي المسجل في هذا الإطار خلال السنوات الأخيرة ضمن "برنامج التميز البيئي" الذي أطلقه المجمع منذ سنة 2013.

- استمرار مشكل تدبير الأوحال الناتجة عن غسل وتعويم الفوسفاط، حيث تم تسجيل توسع مستمر للأحواض المستعملة لتخزينها، مع ما ينتج عن ذلك من ضياع لهذه المساحات بالإضافة إلى الأضرار البيئية التي قد تتسبب فيها.

ومن أجل تجاوز هذه الوضعية، أوصى المجلس بوضع مخطط أكثر طموحا لمعالجة المساحات المتراكمة والبحث عن حلول ناجعة تمكن من الحد من تطور أحواض تخزين الأوحال.

وسيقوم المجلس الأعلى للحسابات قريبا بنشر التقرير المتعلق بهذه المهمة مع مراعاة طبيعة المعلومات المتضمنة فيه، على غرار الممارسات السائدة على الصعيد الدولي و المعتمدة لدى الهيئات العليا للرقابة، علما أن الشركة تشتغل في مجال تنافسي

يفرض تحسين المعلومات حول قدراتها الإنتاجية، وكذا حول مناهج وطرق الصنع المستعملة في سلسلة الانتاج.

ويعتزم المجلس لاحقا مواصلة أشغاله الرقابية على مستوى **المجمع الشريف للفوسفاط** حيث برمج مهمات أخرى ستنكب على الجانب الصناعي، وكذا مجالات التوزيع والتصدير والشراكات ذات الطبيعة التجارية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

إلى جانب المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الصبغة الاستراتيجية، قام المجلس بمواصلة عملياته الرقابية على **بعض القطاعات الإنتاجية**.

ففي الميدان الفلاحي راقب المجلس الشركة الوطنية لتسويق البذور (سوناكوس) والتي تلعب دورا مهما في مخطط المغرب الأخضر.

أما في الميدان السياحي، فقد تمت مراقبة تسيير وزارة السياحة شملت اختصاصاتها الأساسية والتي تتمثل في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى تنمية القطاع السياحي، وكذا تأطير ودعم مهنيي قطاع السياحة، بالإضافة إلى الوصاية على الهيئات العمومية المتدخلة في القطاع السياحي.

كما شملت المهمات الرقابية ميدان النقل الجوي، من خلال إنجاز مهمة حول تسيير **المطارات** من طرف المكتب الوطني للمطارات أسفرت عن وجود نقائص على مستوى تخطيط وتنفيذ المشاريع المتعلقة بالمطارات، وكذا على مستوى استغلال هذه البنيات وجودة الخدمات بها.

على صعيد آخر، يجدر التذكير بأن المجلس قد أصدر التقارير المتعلقة بالمهمات الرقابية التي سبق أن استعرضتها أمامكم، وأخص بالذكر تلك المتعلقة **بنظام الوظيفة**

العمومية، ومنظومة الإنعاش الاقتصادي، وفضاءات الاستقبال الصناعية، إضافة إلى المهمة الموضوعاتية حول الخدمات الرقمية للمرتفقين.

وعلاقة بالمهمة الأخيرة المتعلقة بالإنترنت، وكما تعلمون، يشهد عالمنا ثورة رقمية من أهم انعكاساتها التحولات التي تشمل هيكلية وتنظيم الاقتصاد والمقولة ونظم العمل. ويمتد هذه التطور أيضا إلى الإدارات الحكومية حيث تقوم بإعادة صياغة علاقتها بالمواطن باعتباره هدفا محوريا للسياسات العمومية.

وإذا كانت بلادنا منذ نهاية التسعينيات سباقة إلى إصلاح وتطوير قطاع الاتصالات على الصعيد الأفريقي والعربي، فإننا لم نستطع المحافظة على موقعنا المتقدم في هذا المجال. فبالرغم من أن نسبة ولوج الأسر إلى الإنترنت قد ارتفعت في الفترة ما بين 2010 و2016 من 25% إلى 68%، حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات، فإن التطور الإيجابي الذي عرفه مؤشر الخدمات على الإنترنت بالمغرب لا يعبر عن تحول كبير في أرض الواقع، فبينما تحقق تقدم ملحوظ في مجال الخدمات الضريبية والجمركية، لم تعرف المشاريع الكبرى لبرنامج الحكومة الإلكترونية e-gov، الذي تم وضعه سنة 2011 في إطار مخطط المغرب الرقمي 2013، تقدما ملموسا (كالخدمات الخاصة بالحالة المدنية وخدمة إنشاء المقولة وكذا تسجيل السيارات عبر الإنترنت).

وفي مجال الحكامة، سجل المجلس غياب مخطط استراتيجي رسمي وتفصيلي مع وصول استراتيجية المغرب الرقمي 2013 إلى نهايتها، كما أن إحداث الوكالة الوطنية للحكومة الإلكترونية لم يتم إلا في أواخر سنة 2017.

وبخصوص تتبع الإدارة لمدى استخدام الخدمات على الإنترنت، سجل المجلس ندرة المؤشرات الوطنية التي تقيس أثر ومدى استخدام المرتفقين لهذه الخدمات ورضاهم عنها.

وفي مجال البيانات المفتوحة (Open Data)، سجل المجلس أن المغرب لم يحرز تقدما كافيا، كما يدل على ذلك تراجع ترتيبه على المستوى العالمي في هذا المجال. وفي غياب سياسة عمومية لفتح البيانات وفي ظل تأخر إصلاح الإطار القانوني الخاص بها، يلاحظ نقص في نشر البيانات التي من شأنها أن تعزز مبادئ الشفافية والمساءلة والاستعمال المبتكر في صيغ رقمية تمكن من سهولة الاستغلال، مثلما هو الحال في مجموعة من الدول المتقدمة، وحتى النامية التي بدأت تحقق تقدما نوعيا في هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

يولي المجلس الأعلى للحسابات خلال برمجة أشغاله أهمية خاصة لقطاع التعليم، نظرا لصبغته الاستراتيجية في بلورة المشروع المجتمعي الذي نطمح إليه ولما يحظى به هذا القطاع من أولوية لدى السلطات العمومية ومختلف مكونات المجتمع لتكوين الأجيال والاستثمار في العنصر البشري، فضلا عن حجم الموارد المالية التي ترصد لفائدته.

وفي هذا الإطار، أنجز المجلس على مستوى التعليم الجامعي مهمتين تقييميتين لكل من التكوين الأساسي والتكوين المستمر المقدم من طرف الجامعات، في حين عرف التعليم الأساسي والثانوي مراقبة أربع أكاديميات جهوية للتربية والتكوين، بشراكة مع المجالس الجهوية للحسابات.

وقد خلص المجلس من خلال مختلف هذه المهام الرقابية، إضافة إلى المهام السابقة والبحث التمهيدي الذي أجراه حول ظروف اعداد وسير الدخول المدرسي 2016/2017، إلى أن هناك اختلالات بنيوية في حكمة وتنزيل مضامين الإصلاحات المتتالية وافتقادها للاستمرارية ولمراكمة الممارسات والتدابير الجيدة في هذا المجال.

كما أنجز المجلس مهمة تقييم البرنامج الاستعجالي للفترة الممتدة من 2009 إلى 2012، وهي مهمة عاقتها عدة إكراهات ترجع إلى غياب المعلومات الدقيقة والمضبوطة حول هذا البرنامج.

وأود في هذا المقام أن أقف عند أهم الخلاصات التي توصل إليها المجلس فيما يخص تقييم البرنامج الاستعجالي .

وكما تعلمون وبعد خطاب صاحب الجلالة أمام البرلمان سنة 2007، والتقييم الذي أجراه المجلس الأعلى للتربية والتكوين سنة 2008 عن مدى تنزيل أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين والذي خلص إلى وجود تأخر في تحقيق الأهداف المحددة، تم إطلاق البرنامج الاستعجالي عن الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012.

وقد تميزت مرحلة الإعداد بعدم ضبط الحاجيات وغياب رؤية مؤطرة لتنزيل الإصلاح. حيث اعتمدت الوزارة، في البداية، على خدمات مكتب للدراسات، وحددت مدة إنجاز الدراسة في 210 يوما والكلفة المالية في 18 مليون درهم. وقد قدم مكتب الدراسات تقريرا يتضمن أربعة مجالات لتسريع وتيرة الإصلاح مع تحديد كلفة كل مجال والإجراءات الواجب اتخاذها لتنزيله، وتم حصر مبلغ الموارد الواجب تعبئتها في 33,96 مليار درهم.

غير أنه، وبعد التقديم الرسمي للبرنامج أمام جلالة الملك بتاريخ 11 شتنبر 2008، ومباشرة عند الشروع في تنفيذه، عمدت الوزارة إلى إعادة النظر في مكوناته ووضعت هيكلية جديدة للبرنامج وذلك بالرفع من أهدافه الكمية ومن الغلاف المالي الواجب تخصيصه إلى ما يفوق 45,3 مليار درهم. وقد استغرقت عملية المراجعة هذه سنة ونصف من الأربع سنوات المحددة أصلا لإنجاز البرنامج.

وقد عرفت مرحلة البرمجة وتنزيل المشاريع، عدة اختلالات نذكر من بينها :

- الاستعجال في برمجة المشاريع وضيق الجدول الزمني المحدد لإنجازها؛
- تضمين البرنامج لعدد مهم من الدراسات، يشترط إنجازها قبل انطلاق المشاريع، حيث وصل عددها إلى 57 دراسة؛
- عدم اللجوء في كافة مراحل الإعداد والإنجاز والمتابعة إلى التعاقد بين الدولة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أجل تنزيل البرنامج الاستعجالي على المستوى الجهوي، الشيء الذي انعكس سلبا على تحديد المسؤوليات وتوزيع الأدوار؛
- التخلي عن عدة مشاريع بعد الشروع في تنفيذها، ويتعلق الأمر على الخصوص بتوقيف مشروع بيداغوجية الإدماج بعد تجريبيها وتكوين جميع الأطر التربوية قصد تعميمها على السلكين الابتدائي والإعدادي. وقد كلفت هذه العملية ما يفوق 71 مليون درهم.
- فسخ مجموعة من الصفقات المتعلقة بإنجاز الدراسات بعد الشروع في تنفيذها بعدما تبين عدم ملاءمتها لحاجيات المنظومة، وذلك بعد تحمل تكاليف مالية تناهز 21,96 مليون درهم.
- عدم تناسب القدرات التدبيرية لكل من الوزارة الوصية والأكاديميات مع حجم الأنشطة المبرمجة، وذلك بالنظر إلى الآجال القصيرة للإنجاز؛

- **التأخر في وضع نظام مندمج للتتبع والتقييم** وصعوبة تتبع عدد كبير من المؤشرات وصل تعدادها إلى ما يقارب 513 مؤشرا، وغياب مؤشرات متعلقة بالجانب المالي وتقدير التكلفة؛
- **وأخيرا، عدم التزام جميع الشركاء** من إدارات ومؤسسات عمومية بتعهداتهم من أجل تمويل البرنامج الاستعجالي.

وفيما يخص كلفة وتمويل البرنامج الاستعجالي، ونظرا لعدم توفر الوزارة على معطيات مالية مضبوطة، وعدم تنزيل الميزانية المخصصة للبرنامج الاستعجالي على حدة بمعزل عن النفقات العادية للوزارة ضمن بنود ميزانيتها، فإن التكلفة الحقيقية للبرنامج الاستعجالي تبقى تقديرية. وقد تبين للمجلس، انطلاقا من اعتمادات الأداء التي رصدت لوزارة التربية الوطنية من سنة 2009 إلى سنة 2012، أن حجم الموارد المعبئة من طرف الدولة خلال هذه الفترة بلغ 43,12 مليار درهم دون احتساب نفقات الموظفين، وقد تم الالتزام من خلال هذه الاعتمادات بمبلغ 35,05 مليار درهم وصرف منها مبلغ 25,16 مليار درهم، موزعة الى 19,76 مليار درهم على صعيد الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين و5,40 مليار درهم على صعيد الوزارة، علما أن نسبة الإنفاق الإجمالية بقيت في حدود 58,2 %.

وفيما يخص تقييم المنجزات، فقد أعدت وزارة التربية الوطنية ثلاثة تقارير حول هذا البرنامج تبين للمجلس من خلال افتتاحها العديد من النقائص التي تحد من صدقية المعطيات التي تضمنتها ومن تقييم شامل للمنجزات، وبالتالي فإن المجلس يسجل عدم توفر حصيلة شاملة ودقيقة في شقيها المالي والكمي لجميع مشاريع وتدبير البرنامج الاستعجالي، سواء على مستوى الوزارة أو على مستوى الأكاديميات الجهوية.

ويبقى السؤال المطروح ماهي التطورات التي حققها نظام التعليم بعد انقضاء مرحلة البرنامج الاستعجالي وصرف ميزانية الدولة لأزيد من 25 مليار درهم دون احتساب نفقات الموظفين؟

فبالرجوع إلى نتائج البحث التمهيدي الذي أجراه المجلس عن ظروف إعداد وسير الدخول المدرسي 2017/2016، نلاحظ أن هناك تطور ملموس في المؤشرات الكمية، كعدد المؤسسات التعليمية التي انتقلت من 9.400 مؤسسة سنة 2009 إلى 10.700 مؤسسة سنة 2017، وعدد التلاميذ الذي انتقل من 5.666.000 تلميذا سنة 2009 إلى 6.040.000 تلميذا سنة 2017. لكن، من جانب آخر، تبقى وضعية التعليم جد مقلقة على مستوى الجودة، وهو ما تؤكد مجموعة من المؤشرات التي تبين أن تنفيذ البرنامج الاستعجالي لم يحقق ما كان منتظرا منه. ومن بين هذه المؤشرات:

- **عدم تعميم التعليم الأولي**، فقد حدد البرنامج الاستعجالي هدف إدخال التعليم الأولي في 80 % من المدارس الابتدائية في أفق تعميمه سنة 2015، إلا أن الوضعية خلال الموسم الدراسي 2016 - 2017 تبين أن 24 % فقط من المدارس الابتدائية تتوفر على التعليم الأولي؛
- **عدم تغطية كافة الجماعات القروية بالتعليم الإعدادي**، حيث وإلى حدود سنة 2017 لم تتجاوز نسبة تغطية هذه الجماعات 66,7 %؛
- **تفاقم نسبة الاكتظاظ**، سجل اكتظاظ الأقسام تفاقما ملحوظا حيث ارتفعت نسبة الأقسام المكتظة بين 2008 و2017 لتصل إلى 21,2 % بالتعليم الابتدائي و42 % بالتعليم الإعدادي و22,3 % بالمستوى التأهيلي؛

- مستوى مرتفع للهدر المدرسي، حيث عرفت نسبة الهدر انخفاضا ما بين 2008 و2012 إلا أنها بقيت في مستويات مرتفعة، إذ بلغ عدد التلاميذ الذين غادروا المدرسة دون استكمال تعليمهم خلال الموسم الدراسي 2016/2017، ما مجموعه 279.000 تلميذا؛

- استغلال مؤسسات تعليمية في وضعية متردية، إذ لا يزال بعضها غير مرتبط بشبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير، بالإضافة إلى استغلال قاعات لا تصلح وضعيتها للتدريس؛

- عدم ضبط حاجيات النظام التعليمي من الموارد البشرية، ويتضح ذلك من خلال تحديد البرنامج الاستعجالي للحاجيات في 20.441 منصبا في حين وصلت أعداد التوظيفات الفعلية والعادية إلى 24.272 منصبا. كما أن الوزارة عمدت، خلال الفترة 2016 - 2018، إلى تغطية الخصاص عن طريق التوظيف بالتعاقد، حيث بلغ عدد المتعاقدين حوالي 55.000 تم تعيينهم بالأقسام التعليمية دون استفادتهم من التكوين اللازم، مما يؤثر بصفة مباشرة على جودة العملية التربوية. ويتبين من خلال هذه المعطيات أن نقص الموارد البشرية أصبح ظاهرة بنيوية يتميز بها نظامنا التعليمي.

- محدودية فعالية الدعم الاجتماعي، لتشجيع التمدرس بالنسبة للتلاميذ المنحدرين من أسر معوزة وعدم إرساء نظام مندمج للاستهداف ونقص في الموارد المالية.

وأود بهذه المناسبة أن أشير إلى الحزمة الجديدة من التدابير التي وضعت بمبادرة ملكية سامية بداية من الموسم الدراسي الحالي والتي من دون شك ستكون لها نتائج إيجابية لكونها جاءت لتجاوز مجمل الاختلالات الهيكلية التي تعرفها المنظومة التعليمية و بصفة خاصة لتعطي دفعة قوية للبرامج ذات

الطابع الاجتماعي التي تستهدف مواجهة المعوقات السوسيو-اقتصادية للتمدرس من خلال العمل على تعزيز برنامج تيسير للدعم المالي المشروط والرفع من مستوى خدمات الإيواء والإطعام المدرسية والنقل المدرسي، وتحسين الخدمات الاجتماعية لفائدة طلاب التعليم العالي. وبالإضافة الى برامج الدعم المدرسي ركزت هذه التدابير على تعميم التمدرس وتقليص نسب الهدر ونشر التعليم الأولي بصفة تدريجية في أفق إلزاميته على المدى المتوسط والرفع من مستوى الموارد المالية المرصودة لهذه الأهداف، هذا فضلا عن البرامج التي تروم الارتقاء بجودة التكوين والربط بين المسالك الدراسية والمهنية بشراكة مع المهنيين.

ونأمل أن تجد كافة هذه التدابير طريقها الى التنفيذ في الآجال المحددة بتضافر جهود جميع الأطراف المعنية تفعيلا للمبادئ السامية التي تحملها المدرسة في تكافؤ الفرص والارتقاء الاجتماعي وخدمة لأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة التي نطمح إليها.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

على غرار قطاع التربية والتكوين، أولى المجلس الأعلى للحسابات عناية خاصة لمراقبة قطاع اجتماعي هام، ألا وهو ميدان الصحة. وفي هذا الصدد وبمساندة المجالس الجهوية للحسابات ضاعف المجلس من وتيرة مراقبة المؤسسات الاستشفائية حيث بلغ عددها 7 مؤسسات استشفائية جهوية وإقليمية.

وسجل كما هو الشأن في السنوات السابقة استمرار نفس الملاحظات، والتي تتعلق أساسا بالتخطيط الاستراتيجي والبرمجة، والحكامة الاستشفائية وتدبير الخدمات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية، وكذا الفوترة وتحصيل المداخيل.

فعلى مستوى التخطيط الاستراتيجي والبرمجة، وقفت المهام المنجزة على عدم توفر المراكز الاستشفائية على مرجعية استراتيجية في شكل مشروع المؤسسة الاستشفائية مصادق عليه، وذلك خلافا لمقتضيات المادة 8 من المرسوم رقم 2.06.656 الصادر في 24 من ربيع الأول 1428 (13 أبريل 2007) والمتعلق بالتنظيم الاستشفائي مما يجعل المؤسسات الاستشفائية تشتغل في غياب وثيقة تحدد الأهداف الاستراتيجية وتنظم خدمات العلاج والتجهيزات البيوطبية والبنى التحتية وترسم رؤية واضحة لآفاق تطورها.

أما فيما يخص الحكامة، فقد سجلت ملاحظات تتعلق بعدم تفعيل هيئات التشاور والدعم داخل المراكز الاستشفائية والتي تتمثل في لجنة المؤسسة ولجنة التتبع والتقييم ولجنة التسيير ولجنة محاربة التعفنات ذات المصدر الاستشفائي، بالإضافة إلى مجلس الأطباء وجراحي الأسنان والصيدلة ومجلس المرضى والمرضات، الأمر الذي يؤثر سلبا على أداء المستشفيات.

أما على مستوى تدبير الخدمات الطبية، فقد لاحظ المجلس أن المؤسسات الاستشفائية لا توفر جميع الخدمات الضرورية والأساسية بالنسبة للمواطنين والمواطنات. فعلى سبيل المثال سجل المجلس، على مستوى بعض المراكز الاستشفائية بمدن كبرى، غياب تخصصات من قبيل الجراحة العامة وجراحة المخ والأعصاب وعلاج أمراض الرئة. كما لوحظ أن بعض المصالح لا تتوفر على وسائل العمل من معدات وأطر طبية وشبه طبية، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى توقف الخدمات لفترات زمنية متفاوتة.

ويعتبر تدبير مواعيد الكشف والاستشفاء عنصرا مهما في جودة خدمات المؤسسات الاستشفائية ومحددا أساسيا لفعالية ونجاعة التكفل بالمرضى. وفي هذا الإطار، تم من خلال مراجعة معطيات البرنامج المعلوماتي " موعدي " لبعض

المراكز الاستشفائية تسجيل آجال طويلة في بعض التخصصات لاسيما بالنسبة لتخصصات أمراض القلب والشرابين (سبعة أشهر ونصف) وأمراض الأعصاب (سبعة أشهر) وأمراض الغدد (خمسة أشهر و20 يوما) وأمراض الروماتيزم (خمسة أشهر) وجراحة الأطفال (شهران و20 يوما)، كما تجاوزت هذه الآجال عشرة أشهر بالنسبة لطب الأنف والأذن والحنجرة.

أما فيما يخص تدبير الأدوية والمستلزمات الطبية، فقد تبين من خلال عمليات المراقبة للمجلس، أن إمدادات الصيدلية المركزية لا تلئم دائما احتياجات المستشفيات سواء من حيث الكميات أو طبيعة الأدوية المسلمة. كما يؤدي عدم ضبط عملية الإمداد إلى نفاذ مخزون بعض الأدوية كثيرة الاستعمال، في حين يتم إتلاف أدوية أخرى لانتهاؤها صلاحيتها.

وبخصوص تتبع ومراقبة الاستهلاك النهائي للأدوية والمواد الصيدلية المسلمة لمختلف المصالح، فبالرغم أن مصالح المستشفيات تتوفر على وحدات صيدلية خاصة بها، إلا أن غالبيتها لا تقوم بمسك جذاذات أو سجلات لجرد و تتبع كميات الأدوية سواء عند تسلمها من الصيدلية المركزية أو حين استخدامها. كما لا يتم اعتماد أي مسطرة محددة ومضبوطة لتتبع استهلاك هذه الأدوية من قبل مسؤولي صيدليات المراكز الاستشفائية. وكنتيجة لذلك ، فإن الأدوية والمواد الصيدلية لا يتم تضمينها في فاتورة خدمات الاستشفاء والعلاج المقدمة للمرضى.

كما تعرف صيدليات المراكز الاستشفائية مشاكل مرتبطة بالفضاءات المخصصة لها وتجهيزها حيث يتم تخزين الأدوية والمستلزمات الطبية في ظروف مخالفة للمعايير المتعارف عليها في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدبير الموارد المالية، فلا زالت المراكز الاستشفائية تعرف عدة مشاكل تتعلق أساسا بفوترة خدماتها وتحصيل مداخيلها، مما جعلها لا

تستفيد إلا بصفة محدودة من مصاريف التأمين الإجباري عن المرض التي يؤديها كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) و الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS) والتي بلغت سنة 2017، 8,5 مليار درهم، لم تستفد المستشفيات العمومية بما فيها المراكز الاستشفائية الجامعية إلا من نسبة 8 % من هذا المبلغ (أي 680 مليون درهم)، في حين أن مصحات القطاع الخاص جذبت 92 % (أي 7,82 مليار درهم).

ويرى المجلس الأعلى للحسابات أن التصدي لكل هذه الاختلالات، التي تشكل عائقا حقيقيا أمام تقديم خدمة صحية عمومية بالجودة المطلوبة، يستلزم وضع الحلول الملائمة لأهم محددات التدبير الاستشفائي ويتعلق الأمر أساسا بالعنصر البشري. وكما تعلمون، فإن المؤسسات الاستشفائية عبر العالم أصبحت اليوم عبارة عن مراكز متعددة المرافق والتخصصات تتوفر على مختبرات و تجهيزات وآليات وأجهزة رقمية وتقنيات حديثة بالغة التعقيد تتطور باستمرار وعالية التكاليف. كما أنها تقدم خدماتها للساكنة طيلة أيام الأسبوع بدون انقطاع على مدار الأربع وعشرين ساعة.

لذا، فإن تدبيرها وجودة خدماتها يستدعي موارد بشرية كفؤة من أطباء وأطر شبه طبية وتقنيين وإداريين بأعداد كافية وفي جميع التخصصات. وقصد تغطية الخصائص الذي تعاني منه منظومتنا الصحية في هذا المجال، يدعو المجلس الى اعطاء الأولوية لبرامج تكوين الأطر الطبية والممرضين والتقنيين بالأعداد اللازمة لمواكبة العرض الصحي حسب برمجة وأجال محددة. وبصفة موازية يتعين إيلاء مسارهم المهني وأوضاعهم المادية عناية خاصة.

كما ينبغي الحرص على أن تشتغل المؤسسات الاستشفائية وفق مشروع استراتيجي مصادق عليه، يحدد الأهداف وينظم خدمات العلاج والتجهيزات البيوطبية والبنيات التحتية ويرسم رؤية واضحة لآفاق تطورها.

وعلاقة بالعرض الصحي، يتعين إعادة النظر في الطرق المعتمدة لوضع الخريطة الصحية بما يتلاءم مع الحاجيات الأكيدة والملحة للسكان طبقاً لمعايير موضوعية وداخل آجال معقولة.

كما يرى المجلس أن الوضعية الحالية للعديد من المؤسسات تستدعي في أغلب الأحيان توفير الموارد البشرية اللازمة والتجهيزات الطبية والحرص على صيانتها قصد تحسين إنتاجية هذه الوحدات في استقبال المرضى وتقديم العلاجات عوض إحداث مستشفيات جديدة قد لا يتم تشغيلها بكامل طاقتها الاستيعابية.

وفي نفس السياق فإن التعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص والانفتاح على الخبرة الأجنبية يمكن أن يساعد في تحسين مردودية المؤسسات الاستشفائية وجودة خدماتها.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

على صعيد آخر، واستكمالاً لعدد من المراقبات التي قام بها على مستوى الأجهزة العمومية المتدخلة في ميدان الإسكان، أنجز المجلس مهمة تقييمية حول آليات السكن الاجتماعي بقيمة 140 ألف درهم بقيمة 250 ألف درهم، والتي تعتبر من أهم الوسائل التي تعتمد عليها السياسات الحكومية من أجل دعم ولوج الفئات ذات الدخل المحدود وغير المنتظم للسكن اللائق.

وفي هذا الصدد لاحظ المجلس غياب دراسات قبلية لإحداث آليات إنتاج السكن الاجتماعي تهدف إلى ضبط هذه المنتوجات، وتحديد خصائصها وملاءمتها

لحاجيات الفئات المستهدفة و حجم الخصاص في هذا المجال و كذا طبيعة مواصفاتها التقنية بغض النظر عن تلك المتعلقة بالثمن.

كما أن الأسر التي تشملها إحصائيات السكن غير اللائق، ولا سيما تلك التي تقطن دور الصفيح والمساكن الآيلة للسقوط، لم تستفد من إنتاج هذا السكن إلا جزئيا. فبخصوص المنتج السكني المحددة قيمته في 140 ألف درهم، ومن بين 21.006 وحدة منجزة إلى متم سنة 2016، تم تخصيص 6.020 وحدة فقط لبرنامج "مدن بدون صفيح"، و 1113 وحدة لبرنامج "المساكن الآيلة للسقوط"، أي ما يعادل، على التوالي، نسبي 29% و 5%. أما فيما يخص المنتج المحددة قيمته في 250 ألف درهم، فإن مساهمته في البرنامج المذكورين تبقى هزيلة، حيث لم تتجاوز في مجموعها 1,47% من الإنتاج الإجمالي، إذ تم تخصيص 494 وحدة لصالح برنامج "مدن بدون صفيح"، و 3.678 وحدة لصالح برنامج "المساكن الآيلة للسقوط"، وهو ما يعادل، على التوالي، نسبي 0,17% و 1,3%.

ويتضح من خلال مقارنة هذين الآليتين لإنتاج السكن الاجتماعي، أن هناك تشابه فيما بينها من حيث طبيعة المنتوجات وخصائصها التقنية فمن الناحية التقنية، لا توجد اختلافات كبيرة بين المنتجين، بل هناك تداخل بينهما من حيث المساحة القابلة للسكن. وهو ما يفسر الفوارق في هامش الربح الخام (دون احتساب كلفة الوعاء العقاري) للمنعشين العقاريين بين المنتجين حسب دراسة أنجزتها الوزارة المكلفة بالسكن.

ونتج عن ذلك توجه المنعشين العقاريين، من خلال منطوق ربحي، نحو إنتاج السكن بقيمة 250 ألف درهم، إذ تم إنجاز 283.879 وحدة (حتى متم سنة 2016) وإبرام اتفاقيات بهذا الخصوص، من أجل إنجاز أكثر من مليون ونصف وحدة، متجاوزا بذلك الهدف المحدد لهذا المنتج أي 300 ألف وحدة في أفق 2020. وبالمقابل وإلى

متم سنة 2016 لم يتجاوز إنتاج شقق بقيمة 140 ألف درهم 21.006 وحدة، أي ما يعادل 17 % فقط من الأهداف المتوخاة والمتمثلة في إنتاج 130 ألف وحدة سكنية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2008 و2012.

إضافة إلى ذلك، وعلى مستوى إنتاج السكن الاجتماعي، فقد أدى وضع آليات عامة، وفي غياب وسائل لتقنين العرض تأخذ بعين الاعتبار العلاقة ما بين طبيعة احتياجات السكن على مستوى الجهات، من جهة وآليتي إنتاج السكن الاجتماعي، من جهة أخرى، إلى تباين واضح في إنتاج هذا النوع من السكن من قبيل إنتاج بأعداد وافرة في بعض الجهات وبالمقابل ضعف الإنتاج في جهات أخرى.

أما فيما يخص شروط الأهلية للاستفادة من السكن الاجتماعي، فإذا كانت هذه الشروط قد حددت بشكل كاف بالنسبة للمنتوج السكني بقيمة 140 ألف درهم من أجل استهداف الأسر ذات الدخل المحدود وغير المنتظم، فقد اقتضت بالنسبة لسكن 250 ألف درهم على شرط واحد يتمثل في ألا يملك المشتري أي عقار، مما جعل منتوج 250 ألف درهم مفتوحا لجميع فئات المجتمع وأفقدته بذلك طبيعته الاجتماعية.

أما على المستوى العمراني، وبالرغم من كون مشاريع السكن الاجتماعي قد أصبحت مكونا أساسيا للمدن، فإن جزءا كبيرا منها تم الترخيص له خارج مقتضيات وتوجهات وثائق التعمير (40 % ما بين يناير 2010 ويونيو 2015). مما نتج عنه ضعف الانسجام العمراني في المدن بسبب كثرة انتشار المشاريع في محيطها وتمركز التجمعات العمرانية في هوامشها دون توفير البنيات التحتية الضرورية، أضف إلى ذلك غياب الربط بشبكة المواصلات العمومية وتنامي مشاريع السكن الاجتماعي بشكل سريع في غياب تصور واضح وتحكم عقلاني في تطويرها.

وفيما يخص الوعاء العقاري، ومن أجل تشجيع إنتاج السكن الاجتماعي، قامت الدولة في إطار اتفاقيتين (2003 و2009) بتقويت أراض عمومية لصالح مجموعة

العمران بلغت مساحتها ما يعادل 7.664 هكتارا، استغلت منها مجموعة العمران حتى حدود 30 شتنبر 2015 ما يعادل 4.706 هكتارا سواء بصفتها صاحب المشروع أو عن طريق إبرام "اتفاقيات" مع المنعشين العقاريين.

وفي هذا الإطار، قامت مجموعة العمران بشكل مباشر وبصفتها صاحب المشروع، ببناء 33.469 وحدة سكنية، مستغلة في ذلك، عقارا عموميا بلغت مساحته 3.883 هكتارا، أي ما يمثل تسع وحدات من السكن الاجتماعي لكل هكتار.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

على صعيد آخر، وعلى غرار التقرير الذي أنجزه المجلس الأعلى للحسابات سنة 2014 حول تقييم تدبير المنازعات القضائية للدولة، تم إنجاز مهمة مماثلة على مستوى الجماعات الترابية سنة 2017، حيث قام المجلس بمساهمة من المجالس الجهوية للحسابات، بتقييم تدبير هذه الجماعات للمنازعات القضائية التي تعنيها سواء على المستوى القانوني أو التنظيمي وكذا النتائج المنجزة وعرض اقتراحات حول الوسائل الكفيلة بتحسين تدبيرها.

فمن خلال الاستثمارات التي أعدها المجلس والتي قدمت بشأنها الجماعات الترابية معطيات دقيقة من طرف ما يناهز 75 % من المجموع، يتبين أن مبالغ الأحكام والقرارات النهائية غير المنفذة من طرف الجماعات الترابية إلى غاية متم سنة 2016 تناهز 2,6 مليار درهم، بالإضافة الى القضايا الراجعة والتي يصل عددها الى 7000 قضية.

أما الملفات المتاحة للتنفيذ لدى المحاكم الادارية في مواجهة الجماعات الترابية، فقد بلغت، إلى حدود متم يوليوز 2017، حوالي 1268 ملف تنفيذ مفتوح بمبلغ إجمالي يناهز 1,5 مليار درهم، وبالمقابل فإن نسبة تنفيذ الأحكام والقرارات النهائية الصادرة

لصالح الجماعات الترابية تبقى ضعيفة، حيث لا تتجاوز 24 % خلال الفترة ما بين سنة 2011 وسنة 2016 ، إذ من أصل 1823 حكم صادر لصالح الجماعات الترابية لم يتم تنفيذ سوى 443 حكم.

ومن بين أسباب ارتفاع المنازعات الترابية نذكر على سبيل المثال:

- عدم التحسيس بالدور الوقائي في المنازعات وعدم اعتماد منهجية قائمة على تدبير المخاطر القانونية من أجل ضبط أسباب إثارة المنازعات والعمل على تفاديها أو إيجاد حلول مناسبة لتقليصها؛ حيث لوحظ مثلا عدم استخلاص العبرة من الأحكام والقرارات السابقة من أجل تنبيه المصالح الجماعية لتفادي الأفعال الموجبة للمساءلة القضائية مستقبلا؛
- عدم تفعيل آليات الاستشارة القانونية؛
- اللجوء المحدود لمساطر الطعن في الأحكام والقرارات الصادرة ضد الجماعات الترابية. وفي هذا الصدد، لوحظ من خلال تحليل المعطيات المتعلقة ب 1189 جماعة ترابية أن ما يزيد عن 2572 قرارا استئنافيا بقيمة 3,56 مليار درهم و840 حكما ابتدائيا بقيمة 481 مليون درهم، اكتسبت قوة الشيء المقضي به خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2016، دون أن يتم بشأنها تفعيل مسطرة الاستئناف والنقض داخل الأجال القانونية، مما أدى إلى تفويت الفرص على الجماعات الترابية للحفاظ على مصالحها وتفادي تحميل ميزانياتها أعباء مالية ثقيلة.

وفي مجال آخر يتعلق بتحصيل الغرامات القضائية، أصدر مؤخرا المجلس الأعلى للحسابات مذكرة استعجالية حول تحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية حيث قام بتوجيهها إلى السيد وزير العدل والسيد وزير الاقتصاد والمالية.

وقد تم إعدادها بناء على نتائج المهمة التي سبق أن قام بها المجلس سنة 2017، وذلك قصد تتبع تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الذي أنجزه سنة 2013 حول نفس الموضوع.

وفي هذا الإطار، لاحظ المجلس أنه برغم من التحسن النسبي الذي سجله تحصيل مداخيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية، حيث ارتفعت من 182 مليون درهم سنة 2013 إلى 290 مليون درهم سنة 2017، أي بنسبة زيادة قدرها 59 %، إلا أن نسبة التحصيل لم تتعد 41 %، حيث بلغ مجموع التحملات خلال الفترة من 2013 إلى 2017، ما قدره 2 978 مليون درهم. ولم يتم تحصيل خلال نفس الفترة إلا ما قدره 1218 مليون درهم. ويعزى ذلك أساساً لغموض الإطار القانوني والمحاسباتي المنظم لعملية التحصيل ولغياب التنسيق بين وزارة العدل ووزارة الاقتصاد والمالية، نظراً لعدة أسباب منها:

- إسناد مهمة التحصيل في آن واحد لمأموري كتابات الضبط بالمحاكم ولمحاسبى الخزينة العامة للمملكة؛
- غموض مفهوم الإدانات النقدية وعدم انسجام النصوص المتعلقة بأجال تقادم الغرامات والإدانات النقدية؛
- قيام كاتب الضبط في نفس الوقت بمهام الأمر بالصرف وبمهام المحاسب العمومي؛
- عدم تنفيذ القرارات والأحكام المتعلقة بعقوبة المصادرة لوجود فراغ قانوني في هذا الشأن مما يؤدي إلى ضياع أموال مهمة على خزينة الدولة؛
- عدم تطبيق جزاءات التأخير.

وبناء على هذه الملاحظات، أصدر المجلس عدة توصيات منها:

- إيجاد حل لإشكالية الازدواجية في تدبير التحصيل بين محاسبي الخزينة العامة للمملكة ومأموري كتابات الضبط بمحاكم المملكة؛
- الحرص على الفصل بين مهام المحاسب العمومي للمملكة ومهام الأمر بالصرف فيما يخص كتاب الضبط؛
- مراجعة المقتضيات القانونية والتنظيمية المعمول بها في مجال التحصيل بهدف تحديد المسؤوليات بشكل أوضح، وبما يكفل انسجامها فيما يخص آجال التقادم؛
- ضرورة التنسيق بين المصالح المختصة بوزارة العدل ووزارة الاقتصاد والمالية، من أجل وضع مسطرة واضحة تمكن من تحسين وضعية تحصيل الغرامات، والإدانات النقدية، والكفالات المالية المصادرة، وكذا جزاءات التأخير.

هذا، وأود أن أشير إلى التفاعل الإيجابي لكل من وزارتي العدل والمالية مع مختلف هذه التوصيات من خلال سعي الوزارتين إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بتجاوز الاختلالات التي سبق ذكرها.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

أشير إلى أن هذا العرض في صيغته المفصلة يوجد رهن إشارتكم مرفقا بملخص للتقرير السنوي 2016-2017 للمحاكم المالية كوثيقة تكميلية.

وأود أن أستغل هذه الفرصة لأشيد بعلاقات التعاون البناء السائدة ما بين المجلس الأعلى للحسابات ومؤسسة البرلمان، وكذا مع سائر أجهزته ولجانه، تلك العلاقات التي ما فتئت تتعزز باستمرار والتي تهدف أساسا إلى الارتقاء بالمهام الرقابية المنوطة بالمؤسستين.

وقبل الختام أجدد الشكر للحكومة على الدعم الذي ما فتئت تقدمه للمجلس، حتى يقوم بأداء مهامه على أحسن وجه، وأنوه كذلك بالتجاوب الفعلي والعملي لأغلب الإدارات والمؤسسات العمومية مع خلاصات وتوصيات المجلس. هدفنا في ذلك خدمة المصالح العليا للوطن وتدعيم الصرح المؤسساتي لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وقفنا الله جميعا لما فيه خير أمتنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

